



## القمة السادسة عشرة لرؤساء دول وحكومات

### حركة عدم الانحياز

طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية

٢٦ - ٣١ أغسطس ٢٠١٢

## إعلان طهران

### إعلان القمة السادسة عشرة لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز

الصادر في ٣٠-٣١ أغسطس ٢٠١٢

طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية

نحن، رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز المجتمعون بمناسبة مؤتمرننا السادس عشر المنعقد في طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، يومي ٣٠ و ٣١ أغسطس/آب ٢٠١٢، لاستعراض الموقف الدولي بغية الإسهام بفعالية في إيجاد حلول للمشكلات الرئيسية التي تهتم جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز والجنس البشري في مجموعته؛ فإننا:

إذ نستلهم من رؤية ومبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز، التي تم إرساؤها في باندونج (١٩٥٥) وبلجراد (١٩٦١)، في جهودنا الرامية إلى بلوغ عالم يسوده السلام والمساواة والتعاون والرفاهية للجميع، وإذ نسترشد بتجارب الحركة في الماضي وطاقتها الضخمة في الحاضر؛

وإذ نؤكد من جديد الشرعية الدائمة والملاءمة المتواصلة لرؤية ومبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز في ظل الوضع الدولي المعاصر؛

وإذ نستمد القوة من إنجازاتنا الماضية في معركتنا ضد الاستعمار والاحتلال والاستعمار الجديد والعنصرية والتمييز العنصري وكافة أشكال التدخل الأجنبي والعدوان والاحتلال والسيطرة والهيمنة، وإذ يظل بقاءنا بعيداً عن تحالفات القوى ومواجهتها يشكل أحد العناصر الأساسية لسياسة عدم الانحياز؛

وإذ نجدد التزامنا بمبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز وتعهدنا بالنضال من أجل إسهام بناء نحو بناء نموذج جديد للعلاقات الدولية يقوم على أساس مبادئ التعايش السلمي والتعاون العادل والمنصف فيما بين الأمم وحق الدول كافة في المساواة.

وإذ نواصل تأييدنا ودعمنا لمبادئ السيادة والمساواة في السيادة للدول وسلامة الأراضي وحق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، وإذ نتخذ تدابير فعالة لمنع الأعمال العدوانية وخروقات السلام الأخرى والقضاء عليها وللدفاع عن تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية وتعزيزها وتشجيعها بما يجعل السلم والأمن الدوليين والعدالة بمنأى عن أي خطر؛ وإذ نحجم في العلاقات الدولية عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد وحدة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي، أو أي طريقة أخرى تتعارض مع غايات ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛

### فإننا نعلن:

١. بناء نظام شامل وشفاف وفعال للحوكمة العالمية المشتركة، قائم على المشاركة العادلة والمتساوية لجميع البلدان في التصدي للتحديات والمخاطر الحالية الناجمة عن التهديدات الأمنية العالمية، والمخاطر البيئية، التغيرات المناخية، الهجرة والأمراض المعدية والفقر المدقع، من بين جملة أمور أخرى. ولذلك يتعين على

الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تنسيق مواقفها وتضافرها في التشديد على مصالح العالم النامي. ويستلزم تحقيق ذلك عدداً من الأولويات، على النحو التالي:

أ. إن الحوكمة العالمية هي أوسع نطاقاً وتشمل العديد من القضايا الأخرى ذات الاهتمام العالمي ولا تقتصر فحسب على القضايا الاقتصادية. ويواجه العالم العديد من التحديات في المجالات الأمنية والاجتماعية والبيئية. ويظل السلم والأمن الدوليين يتصدران أولويات الكثير من البلدان. والثابت أن الهيكل الدولي الحالي لصنع القرار في مجال السلم والأمن هو أكثر تهالكاً وقدماءً من نظيره المختص بصنع القرار الاقتصادي كما أنه أكثر مقاومة لأي تغيير، وهو ما يتسبب في إخفاق السلام الدولي في التصدي للتحديات العالمية الحالية.

ب. يجب على الأمم المتحدة، بصفتها جهازاً عالمياً وجامعاً متعدد الأطراف، الاضطلاع بدور أساسي داخل الإطار المؤسسي والقانوني للحوكمة العالمية. ولذا، يحق للأمم المتحدة بل يجب أن يكون لها دور رئيسي في الجهود التي تبذل من أجل التوصل إلى حلول مشتركة للمشكلات، بما في ذلك دور تنسيقي فيما بين جميع الوكالات الدولية والإقليمية. ومع ذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تظل في طليعة أي مناقشات حول الحوكمة العالمية، كما يجب التركيز على دعمها وتحديثها. وبلوغاً لهذا الغرض، يكون من الأهمية الأساسية تنشيط الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما يشمل مجال السلم والأمن الدوليين وإعادة هيكلة مجلس الأمن لكي يعكس حقائق عالم اليوم.

ج. يجب أن تنعكس الأهمية المتزايدة للبلدان النامية بالقدر الكافي في هيكل الحوكمة للأجهزة الدولية الرئيسية القائمة المختصة بصنع القرار. ومن المسلم به أن القرارات المتعلقة بمسائل الحوكمة العالمية لا يمكن أن تظل حكرًا على مجموعة صغيرة من الدول المتقدمة. ويتم إعداد وصياغة السياسات عبر نطاق عريض من القضايا التي تؤثر على الجميع في عالم السياسة. ومن ثم، لا بد أن يكون

للدول النامية صوت أقوى ومشاركة أوسع في المؤسسات الرئيسية التي تسعى إلى تنسيق السياسات على المستوى الدولي.

د. كشفت الأزمات خلال البضعة السنوات الماضية أوجه قصور المؤسسات المالية الدولية وإخفاقاتها التي أثرت بالسلب على قدراتها لمواصلة التصدي لتلك الأزمات وتحقيق التنسيق الكافي لسياسة الاقتصاد الكلي. ولما كانت هذه المؤسسات قد تأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإنها تخفق في التصدي على نحو ملائم للتحديات العالمية الجارية، ومن ثم فإنها تؤثر بالسلب على البلدان النامية.

ه. في المجتمع الدولي لا تتقاسم الأمم المختلفة قيما وآراء متماثلة، ولكي تعيش في سلام وانسجام يجب الإقرار بالتنوع في المجتمع العالمي واحترامه. ولذلك يجب التخلي عن محاولات فرض القيم على الغير من أعضاء المجتمع الدولي.

٢. أن احتلال فلسطين يقع في قلب الموقف المتأزم الذي طال مداه في الشرق الأوسط. ويتطلب أي حل لهذه الأزمة إنهاء الاحتلال والجرائم والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، سلطة الاحتلال، واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تحقيق المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة القابلة للاستمرار وعاصمتها القدس الشريف. إن استرداد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني شرط أساسي لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة.

٣. وأن العنصرية والتمييز العنصري منقصة لكرامة الإنسان وللمساواة. إن عودة هذه الجرائم البغيضة إلى الظهور في الوقت الحالي بأشكال جديدة في مختلف أنحاء العالم لأمر مثير للقلق. ومن ثم أصبح حتميا التصدي بكل حزم وبارادة سياسية لكافة أشكال ومظاهر العنصرية، والتفرقة العنصرية، وكراهية الأجانب، وكراهية

الإسلام وما يتعلق بها من تعصب بما في ذلك الأشكال الجديدة من الاسترقاق والاتجار في البشر، أينما وجدت.

٤. وأن جميع حقوق الإنسان كل لا يتجزأ، ويتوقف بعضها على بعض وذات علاقات متبادلة، وأنه لا بد من التعامل مع قضايا حقوق الإنسان بمنهج بناء يقوم على الحوار والتعاون دون ميل إلى المواجهات أو التسييس أو الانتقاء، بطريقة عادلة ومنصفة ومتوازنة، مع مراعاة الموضوعية، واحترام التنوع الثقافي، والسيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية السياسية والتاريخية والاجتماعية لكل بلد. ويجب إيلاء اهتمام خاص حيال حقوق الشباب والنساء وتمهيد السبيل أمام بناء القدرات في هذا الصدد مع تسهيل مشاركتهم في العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٥. وأن الأسلحة النووية هي أكثر الأسلحة المعروفة وحشية، وأن الاحتفاظ بمخزون احتياطي نووي استراتيجي وتكتيكي، واستمرار تحديثه، والمبادئ العسكرية الجديدة التي تبرر التلويح باستخدام هذه الأسلحة وخاصة ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية إنما يمثل أكبر تهديد للجنس البشري. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تعط الدول الحائزة لأسلحة نووية الحق في الاحتفاظ بترساناتها النووية إلى ما لا نهاية، وتقع على الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزامات بموجب المادة السادسة من هذه المعاهدة بتدمير جميع الأسلحة النووية في إطار زمني محدد لم يتم الوفاء به حتى الآن. ومن الضرورة إبرام اتفاقية شاملة حول نزع السلاح النووي.

٦. يجب أن تكون جميع الدول قادرة على التمتع بالحقوق الأساسية التي لا تقبل التصرف في تطوير وبحوث وإنتاج واستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية دون أي تمييز وبما يتوافق مع التزاماتها القانونية الدولية المعنية؛ وبناءً على ذلك، يجب عدم تفسير أي شيء بطريقة تمنع أو تقيد حقوق الإنسان الدول في تطوير

الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويجب احترام اختيارات وقرارات الدول - بما فيها الجمهورية الإسلامية الإيرانية - في مجال سياسات الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية ودورة وقودها.

٧. وأنه يجب التمسك بعدم انتهاك حرمة الأنشطة النووية السلمية، وأي هجوم أو تهديد بهجوم على مرافق نووية سلمية سواء أكانت تعمل أو تحت التشييد يمثل خطراً شديداً على البشر وعلى البيئة وانتهاكاً خطيراً للقانون الدولي ومبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة ولوائح الوكالة الدولية للطاقة الذرية وخاصة قرار الوكالة رقم ٥٣٣. توجد حاجة ملحة لصك قانوني شامل يتم التفاوض عليه من أطراف متعددة يمنع الهجوم أو التهديد بهجوم على مرافق نووية مكرسة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٨. وأن دول حركة عدم الانحياز توافق على الامتناع عن الاعتراف بأي إجراءات أو قوانين قسرية خارجية أو أحادية الجانب أو تبنيها أو تنفيذها بما في ذلك العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب، وإجراءات التهريب الأخرى، وفرض القيود على السفر لممارسة الضغط على دول حركة عدم الانحياز - بما يهدد سيادتها واستقلالها وحرية تجارتها واستثماراتها - ومنعها من ممارسة حقها بكامل إرادتها الحرة في تقرير أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثل هذه الإجراءات أو القوانين خروقات صارخة لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، ونظام التجارة متعدد الجوانب، والأعراف والمبادئ التي تنظم علاقات الصداقة بين الدول، وفي هذا الشأن توافق دول عدم الانحياز على الاعتراض على وإدانة هذه الإجراءات أو القوانين والاستمرار في تطبيقها، وأن تعمل بكل دأب على نقضها وتحث الدول الأخرى على أن تحذو حذوها حسبما تطالب به الجمعية العامة ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، وتوافق على مطالبة الدول التي تطبق هذه الإجراءات أو القوانين بإلغائها تماماً وعلى الفور.

٩. وأنها تدين جميع أعمال الإرهاب، بكافة اشكالها ومظاهرها أينما كانت وأياً كان مرتكبها، إدانة تامة. ويتعين على جميع الدول الالتزام بتعهداتها الدولية في التعامل مع التهديد بالإرهاب الذي ما زال يؤثر بالسلب على سلام الكثير من دول عدم الانحياز وأمنها واستقرارها وتنميتها. جميع ضحايا الإرهاب بمن فيهم الباحثين الإيرانيين والعلماء المدنيين الذين سقطوا ضحية الحملة الإرهابية الوحشية يستحقون أعرق التعاطف.

١٠. وأنه يجب تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات عن طريق دعم الجهود المبذولة على المستوى الدولي لتقليل المواجهة والقضاء على نزعة كره الأجانب وكره المسلمين، ويجب تعزيز احترام التنوع القائم على العدالة والأخوة والمساواة، ومعارضة جميع محاولات فرض ثقافة أحادية أو نماذج معينة لأنظمة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو قانونية أو ثقافية، وتعزيز الحوار بين الحضارات وثقافة السلام والحوار المشترك بين الأديان الذي سيسهم في بناء السلام والأمن والاستقرار والتنمية.

١١. يجب أن تحشد حركة عدم الانحياز كافة إمكاناتها لتنفيذ قرارات زعمائها كما عبرت عنها الوثيقة. وعليه، يجب على حركة عدم الانحياز أن تفكر ملياً في إمكانية إيجاد الآليات اللازمة لمتابعة تنفيذ قراراتها.